Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 268 مايو 2005 - ربيع الأول—ربيع الثاني 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

نهضة شعبية جديدة لمواجهة الديكتاتورية الخليفية، تستحق الدعم

تؤكد المواقف السلطوية يوما بعد آخر ديكتاتوية الحكم الخليفي المقيت، واستحالة تحوله الى نظام ديمقراطي، لسبب واحد وهو حالة التضاد بين الحكم التوارثي والحكم الديمقراطي. ومهما أضفى الاعلام الرسمي من سمات عصرية وحضارية على نمط الحكم، فلن يستطيع اقناع احد بوجود ديمقراطية في البحرين. وأقصى ما يمكن قوله تجميد بعض جوانب قوانين حقبة امن الدولة وممارسات عناصرها التي تزعمها، وما يزال، العم العزيز، بطل حقبتي الديكتاتورية والديمقراطية! وما صرحت به وزيرة الشؤون الاجتماعية مؤخرا بعدم قانونية الامانة العامة للمؤتمر الدستوري، ليس سوى استمرار للقرارات التي اتخذتها تلك الوزارة، بأمر من العائلة الخليفية، بحل مركز البحرين لحقوق الانسان، والتهديد بغلق الوفاق، وغلق نادي العروبة قبل ذلك. هذه الاجراءات التعسفية سوف تتواصل في ظل حكم الشيخ حمد الذي يسعى لقلب واقع ا لبحرين على صعيد التركيبة السكانية، والصياغة الدستورية وفرض القوانين. ومنذ العام 2001 تقوم سياسة تمرير القرارات الخليفية وفق اساليب سيكولوجية تعتمد اسلوب "تطبيع" النفوس والعقول على قبولها، بتكرار طرحها مرارا قبل اقرارها. فلولا هذا الاسلوب لما استدرج المواطنون لاقرار ميثاق الشيخ حمد، ولما استطاع فرض دستوره غير الشرعي. وتنطبق تلك المقولة على قانون الصحافة وقانون التجمعات وقانون التجنيس وقانون حماية المعذبين. فقد تكرر الحديث عنها كثيرا بدون ردود فعل شعبية فاعلة ضدها (نظرا لحالة التهجين التي تعرضت لها بعض قوى المعارضة، وحالة الخدر الذي اصيب به البعض الآخر). ويعتبر طرح جاسم السعيدي حول الشعائر الحسينية مصداقا لأسلوب "تطبيع" الآذان على سماع مشاريع القوانين قبل فرضها. ثم جاء طرح قانون الجمعيات، وقانون التجمعات، وقانون الارهاب واخيرا قانون الخيانة العظمى. هذه القوانين ما تزال من الناحية النظرية "مشاريع قوانين" ولكنها من الناحية العملية مبرمة ومطبقة، ولا يسمح لاحد، بما فيها مجالس الشيخ حمد، بمناقشتها. هذه القوانين "سيادية" بمعنى ان مشروع الشيخ حمد يعتمد عليها، لتكملة التغيير الجوهري الذي يتضمن تغيير التركيبة السكانية بشكل دائم والى الابد. يتم تمرير هذه الخطط في فترة التخدير المتواصلة، التي تدعمها اساليب التشويش والالهاء بين الحين والآخر. فما ان يبدأ المواطنون في مناقشة قضية مهمة، حتى تفاجئهم العائلة الخليفية بقانون آخر او مبادرة مختلفة، فينصرف التفكير والنقاش الى هذه المستجدات.

هذا يعني ان العائلة الخليفية استعادت زمام المبادرة بعد ان قرر بعض قطاعات المعارضة التخلي عن الامساك بزمامها. فالمبادرة تعني المعارضة الجادة لمشروع الشيخ حمد برمته، وعدم التعايش معه او التطبيع مع رموزه وادواته. وكمثال على قدرة العائلة الخليفية على تمرير قوانينها ومشاريعها، مجلس الشورى الحالي. ففي العام 2000 طرح رئيس الوزراء مشروعه المعروف، وذلك بانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى بحلول العام 2004، مع عدم الاشارة الى المساس بدستور البلاد الشرعي. وقد رفضت المعارضة ذلك الطرح، وأصرت على استعادة الدستور كاملا واجراء انتخابات برلمانية على ضوئه. فماذا فعل الشيخ حمد؟ ألغى الدستور التعاقدي جملة وتفصيلا، وفرض دستوره، وشكل مجلس الشورى الحالي بانتخاب نصف اعضائه. لا شك ان هناك معارضة لذلك من قبل الجمعيات السياسية، لكنه استبق الامور بربط هذه الجمعيات بمشروعه وذلك بتحويلها من معارضة خارج النظام الخليفي الى معارضة داخله، محكومة بقوانينه، وأسيرة لمقولاته وشعاراته. فما تزال هذه الجمعيات، راضية او مكرهة، على تكرار مصطلح "المشروع الاصلاحي" الذي اثبتت الاعوام الاربعة الماضية خواءه من الاصلاح، وتكريسه الاستبداد الخليفي في أبشع صوره. وما حزمة القوانين التي ذكرت، وآخرها قانون الخيانة العظمى، الا ادوات فظة تفوق في غلظتها ووحشيتها قوانين الحقبة السوداء واجراءات امن الدولة.

التتمة صفحة (8)

* أعلن وزير الاعلام عبر تصريح له أن على جميع اصحاب المواقع الالكترونية التسجيل لذى الوزارة ، سواء كان الموقع من البحرين او خارج البحرين ، ويأتي هذا القرار بعد إعتقال مشرفي " بحرين اون لايد " لمدة 15 يوما ، وإدانتهم بتهم التحريض على كراهية النظام .

* ضمن سلسلة القوانين القمعية التي جاءت مع ما يسمى المشروع الاصلاحي ، تقدمت الحكومة لمجلس نواب البرلمان مقترح بقانون " الخيانة العظمى " والذي يجرم كل من يتصل بالخارج من منظمات حقوقية او دولة ، ويأتي هذا القانون مع ما صدر من قوانين مثل قاون التجمعات ، وقانون الجمعيات ، وقانون الإرهاب كأدوات من خلال يتم قمع الحرية والكلمة إضافة إلى القانون القديم الجديد قانون العقوبات .

* تفيد الأخبار أن جميع شواطيء البحرين قد تم مصادرتها من قبل العائلة الخليفية ، وتوزيعها على أفرادها ، فقد تم بيع فشت العظم إلى الشيخ خليفة رئيس دولة الامارات العربية ، وتم نهب أكثر من 6 / 6 كليومترمربع من البحار قرب الجفير من قبل الشيخ خليفة رئيس الوزراء ، وتم توزيعها حتى قبل عملية دفن البحر، كما تم بيع جزر أمواج إلى ولي العهد ، وتم بيع أكثر من 7 كليو متر مربع من الشاطيء قرب رأس البر إلى الشيخ ناصر وخالد ابناء الشيخ حمد ، ويأتي هذا النهب المنظم للبحار والاراضي من قبل العائلة الخليفية للمتجارة به في ظل اوضاع معيشية للمواطن صعبة وصل الفقر فيها إلى أكثر من نصف شعب البحرين حسب تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان

* نظمت لجنة العاطلين عن العمل قي اليوم الثاني لسباق الفورميلا 1 عند مجمع السيف إعتصام للمطالبة بالضمان الاجتماعي ضد التعطل ، والحد الادنى من الأجور ، وقد كانت الوفود الأجنبية والزوار التي شاركت في حضور المسابقة قد شاهدت المعتصمين وهم يرفعوا رغيف الخبز تعبيرا عن الجوع والحرمان ،

بـــــطاقة شـــــخصية

الشهيد هاني الوسطي

تاريخ الاستشهاد:
عيد الشهداء 17 ديسمبر 1994

المنطقة : جدحفص
طريقة القتل : رميا بالرصاص

مثل إستشهاد اليوم الذي تجرأت فيه آل خليفة لسفك الدماء من جديد ، فزاد من وهج الانتفاضة ، وأعلنت المعارضة هذا اليوم يوم عيد الشهداء تحتفل به سنويا إلى الآن ، مطالبة العائلة الخليفية الاعتراف بهم كشهداء وطن ، وتعويض اسر الضحايا ومحاكمة الجلادين

مركز حقوق الإنسان يدعو للمبادرة لتشكيل الأحزاب والتنظيمات السلمية باعتباره حق وليس منحة حكومية

24 إبريل 2005

تابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق تصريح وزيرة الشئون الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي، بأن الوزارة لن تتعامل نهائيا مع الأمانة العامة المنبثقة عن المؤتمر الدستوري لأنها جهة غير مرخص لها وليست قانونية. علما بأن الأمانة العامة المذكورة تتكون من ممثلين عن أربع جمعيات مرخص لها ومجموعة من الشخصيات القانونية والمجتمعية.

ويحظر قانون الجمعيات رقم 21 لعام 1989 عمل أية جهة غير مرخص لها. وقد جاء في المادة 3 من القانون بأن كل جمعية تؤسس مخالفة للنظام العام تكون باطلة. وقد وضع القانون الذي تم اصداره في فترة امن الدولة شروطا مشددة وقيودا على عمل الجمعيات، ويعطي القانون للسطات الادارية صلاحيات واسعة تسمح لها برفض طلبات تأسيس اية جمعية، وتمكنها من تقييد عمل الجمعية او حلها في أي وقت ضمن شروط فضفاضة. (مرفق مزيد من التفصيل عن القانون)

وقد ادى التضارب بين قوى الاصلاح والتغيير - التي اصبحت تمتلك قوة فعلية على الارض - وبين الحكومة - التي لا زال يسيطر عليها الحرس القديم- الى بروز وضع يتميز بالتعارض والفراغ القانوني، والذي يؤدي للتوتر الامني والسياسي بين فترة واخرى. حيث تصر الحكومة على تطبيق ذات القوانين المتشددة التي تقيد الحريات وتمنع أي توجه حقيقي لاصلاحها، في حين تتوجه قوى عديدة في المجتمع الى تشكيل نفسها خارج اطار القانون، باعتبار ان حق التنظيم هو حق اساسي كفلته المواثيق الدولية والدستور، ولا يجوز مصادرته او تقيده او المعاقبة على ممارسته تنفيذا لقانون اداري تم صياغته في غياب الديمقراطية.

وفي ذلك السياق جاء قرار الجمعية العمومية لمركز البحرين لحقوق الانسان بمواصلة النشاط وفك الارتباط بقانون الجمعيات الذي استخدمته الحكومة لاغلاق المركز بعد تنظيمة لندوات جماهيرية واصدار تقارير تتعلق بالامتيازات والتمييز والفساد وتدهور الاوضاع المعيشية. وهناك عدد كبير من التنظيمات السلمية العلنية المتنوعة التي يتعارض وجودها مع قانوني الجمعيات والعقوبات، ولكنها فرضت نفسها على ارض الواقع ببرامجها وانشطتها، وحظيت معظمها بتاييد شعبي أو مساندة نوعية. ومن المنظمات التي يعتبر وجودها أو نشاطها "غير قانوني":

- نقابة الصحافيين(تحت التأسيس) حيث يعتبر نشاطها غير قانوني، وخصوصا في ظل تعطيل السلطة اصدار قانون النقابات المهنية، وتفضل السلطة التعامل مع جمعية الصحافيين التي تسيطر عليها عبر انظمتها الداخلية.
- نقابة عمال البريد (وغيرها من النقابات في القطاع الحكومي) حيث تمنع الحكومة تشكيل النقابات في القطاع الحكومي.
- المجلس العلمائي: وهو تنظيم ديني يجمع عدد كبير من رجال الدين الشيعة تم تأسيسه قبل عدة شهور، واعتبرته الحكومة غير قانوني
- لجنة الشهداء وضحايا التعذيب: وقد شكلها منذ ثلاث سنوات المئات من ضحايا التعذيب واهالي المقتولين في السجون او في التظاهرات، وهي تقوم بتنظم المسيرات والاعتصامات وتحضر المحافل الدولية.
- لجنة العاطلين: وهي لجنة برزت مؤخرا ونظمت اعتصامات وبرامج شارك فيها الالاف من المواطنين، ودور هذه اللجنة مرشح للتعاظم بسبب تفاقم البطالة وتدني الاجور
- لجنة المتضررين من الاسكان: وهي لجنة مضى على تشكيلها عامين وهي تمثل اصحاب الطلبات الاسكانية منذ عام 1992، وهي تنظم الفعاليات الاحتجاجية وتلتقي المسؤولين في وزارة الاسكان والديوان الملكي، وعملها مرشح ايضا للتزايد في الفترة القادمة بسبب الازمة الاسكانية المتزايدة
- لجنة العريضة النسائية: وهي لجنة تضم المطلقات وصاحبات القضايا المعطلة امام القضاء الشرعي، وهي تنظيم نسائي فاعل فيما يتعلق بالتحرك الشعبي المطالب باصلاح القضاء
- الاتحاد النسائي: وهي منظمة مظلية تضم الجمعيات النسائية، وقد اعاقت الحكومة اشهارها لأكثر من عامين بحجة تضارب في التفاصيل بين قانونها الاساسي وقانون الجمعيات، ويقوم الاتحاد بنشاطات تعد خارج القانون باعتباره غير مشهر حتى الآن، ويبدو بأن السلطة تخشى من منافسة الاتحاد للمجلس الاعلى للمرأة وهو تنظيم حكومي ترأسه زوجة الملك.
- مجموعة المنامة التابعة لمنظمة العفو الدولية: وهي تضم الاعضاء البحرينيين في منظمة العفو، ولا يوجد في القوانين والاجراءات البحرينية ما يؤطر عمل مثل هذه المجموعات المرتبطة بتنظيمات دولية
- الشراكة المجتمعية لمناهضة العنف ضد المرأة: وهي منظمة مظلية تم تأسيسها بمبادرة من منظمة العفو الدولية وتضم جهات واشخاص مهتمين بحقوق المرأة، ولكنها لا زالت تواجه عائق عدم القانونية
- مؤسسة (NDIالاميركية، وهي تقوم بدور سياسي مؤثر تحت غطاء البرامج التدريبية والندوات المتعلقة بتطوير العملية الديمقراطية. ورغم انها غير مصرح بعملها من ناحية القانون وتلقى معارضة العديد من الجهات المحلية، الا ان الحكومة تتغاضى عن نشاطها لدورها في تسويق المشروع الاصلاحي، وطبيعة ارتباطها بالكونغرس الاميركي من ناحية القرار والتمويل.

فإلى جانب القيود المشددة التي يفرضها قانون الجمعيات على الهيئات ذات الطابع الوطني، فان المادة (163) من قانون العقوبات تعاقب كل من انشأ أو اسس أو نظم أو ادار - من غير ترخيص من الحكومة- هيئات أو منظمات ذات صفة دولية أو فروعا لها. وكذلك كل مواطن انضم او اشترك من غير ترخيص في منظمات مقرها في الخارج. وتوجه المادة (164) بأن للمحكمة بأن تأمر بحل الهيئات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة نقودها وامتعتها.

وكانت الوعود التي اطلقها ملك البحرين وولي عهده في بداية توليهما للسلطة باصلاح القوانين، قد دفعت مجموعات المعارضة وناشطي حقوق الانسان الى تشكيل تنظيمات تحت مظلة قانون الجمعيات المذكور، الا ان الحكومة عطلت حتى الآن اصلاح القوانين - ومنها قانون الجمعيات- واستخدمتها بشكل فاعل للسيطرة على الحراك المجتمعي. فالحكومة تقوم عادة بتعطيل أو رفض طلبات تشكيل الجمعيات حتى يرضخ اصحاب الطلب لجميع شروط قانون الجمعيات ولائحته النموذجة. وتستخدم المؤسسة العامة للشباب والرياضة القانون نفسه لمنع استخدام مباني النوادي الرياضية والثقافية لاي نشاط لا ترضى عنه الحكومة. كما استخدمت الحكومة في العام الماضي القانون لتهديد جمعيات المعارضة بالاغلاق واجبرتها على التنازل عن اطلاق عريضة شعبية تطالب بالاصلاح الدستوري، وعمدت بين فترة واخرى الى اعتقال مجموعات من الناشطين باستخدام قانون العقوبات. كما عمدت الى اغلاق نادي العروبة الثقافي بشكل مؤقت لانه سمح بتنظيم ندوة "غير مرخصة" حول الفساد الحكومي والحقوق الاقتصادية.

ان مركز البحرين لحقوق الانسان يجد بان اصرار الحكومة على انفاذ قوانين الحقبة الماضية التي تنتهك الحريات وتتعارض مع القوانين الدولية، هو تراجع الى الوراء وسوف ينتهى الى المزيد من التمرد على هذه القوانين، والمزيد من التراجع في شعبية الحكومة الحالية التي تفتقد اساسا للشرعية الديمقراطية حيث يفتقد المواطنون في البحرين حقهم في تغيير الحكومة بشكل سلمي. ويدعوا المركز قوى المجتمع الى المبادرة لتشكيل الاحزاب السياسية والتنظيمات السلمية باعتباره حق اساسي من حقوق الانسان، ووسيلة اساسية لحماية الحقوق والحريات. ويؤكد المركز مرة اخرى ما تقضي به المعايير الدولية من ان اية قوانين تتعلق بالحريات العامة يجب ان تصدر في ظل ديمقراطية حقيقية، وان تكون متلائمة مع المعايير الدولية، وتكون لتنظيم الحريات وحمايتها من الحكومة، وليست قوانين لتقييد هذه الحريات وجعلها تحت ارادة السلطة التنفيذية.

قرار كويتي بإلغاء ازدواج الجنسية لثلاثين ألف مواطن

أعلنت وزارة الداخلية الكويتية أنها ستخيّر آلافاً من الكويتيين ممن يحملون جنسيات ثانية، بين إسقاطها أو سحب جنسياتهم الكويتية.
وقال مسئول في الوزارة إن "تعليمات وزير الداخلية الشيخ نواف الصباح تفيد بتخيير مزدوجي الجنسية بين الجنسية الكويتية أو الجنسية الأخرى".
وأضاف أن مزدوج الجنسية "له كامل الحرية في اختياره، وأولاده يتم تخييرهم أيضاً عند بلوغ سن الرشد، وبموجب الاختيار يمنحون الجنسية".
ويقدر عدد الكويتيين الذين يحملون جنسية ثانية بحوالي ثلاثين ألفاً، غالبيتهم تحمل جنسيات خليجية.
كما أن هناك أيضا سحب للجنسية في دولة قطر من الذين تم تجنيسهم ، وفي البحرين قامت الحكومة بتجنيس أكثر من 60 ألف تم جلب بعضهم من صحار ي سوريا ، ومن الاردن ومن بلوشستان ، ومن السعودية ، حيث تم تجنيس قبيلة الدواسر التي تقطن مدنية الدمام حوالي 20 ألف لم يدخل منهم ولا مجنس للبحرين ولم يرو أرض البحرين ، حيث قامت العائلة الخليفية بتجنيسهم ، وأعطهم صلاحية الحصول على السكن وعلى التصويت في الميثاق وفي البلديات والبرلمان .
أمام هذا العدد الكبير من المجنسين ، ونحن نشاهد أن معضمهم من المناطق التي يخرج منها الارهابيين التابعين للقاعدة ، وما يحدث في البحرين من سلوكيات لم تكون موجوده كما حدث في الاعتداء المسلح على أكثر من 4 بنوك وسرقتها في وضح النهار ، فأن هذا من الاثار الاولية لعملية التجنيس السياسي ، إضافة إلى ان هدف الحكومة الاساسي هو التغيير الثقافي والديمغرافي من خلال زيادة في طائفة معينه على طائفة آخرى ظلت طوال قدوم آل خليفة للبحرين وإحتلالها تقاوم سياسية الفساد والظلم وسرقة أموال الشعب وخيراته .
هذا النوع من المواجهه للسياسة الإبادية من قبل النظام بعد أن فقد كل إمكاناته الامنية في السيطرة على المواطنين وتركيعهم ، وإستخدامهم عبيد له في بناء إمبراطوريتهم المالية التي سرقوها من أموال الشعب والوطن لابد من الاصرار عليها و ترحيل المجنسين وعودتهم

علي موسى

كلمة عبدالهادي الخواجة
في ذكرى استشهاد الشاب حسين العشيري
منطقة الدير – البحرين – 20 ابريل 2005

تمر بنا اليوم الذكرى العاشرة لاستشهاد الشاب حسين عبدالله العشيري، الذي قامت بقتله قوات مكافحة الشغب، وكان سنه لا يتجاوز عشرين عاما. وتكشف الصور التي تم التقاطها لجثمانه عن جروح بليغة في الرأس والذراع وأنحاء الجسد.
وحتى الآن لم يتم التحقيق في قضية قتل الشهيد حسين، ولم يحاسب أي من أفراد الأمن، سواء الذين اصدروا الأوامر أو الذين قاموا بتنفيذها. كما لم يتم حتى الآن محاسبة المسؤولين الحكوميين الذين أداروا البلاد في تلك الفترة التي اتسمت بالقمع والقهر تحت قانون امن الدولة.
وقضية الشهيد حسين العشيري هي واحدة من عشرات القضايا لمواطنين لقوا حتفهم في السجون تحت التعذيب، أو بيد قوات الأمن وهم عزل من السلاح.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تدعي الحكومة تمجيده، يقول في المادة الثالثة: بأن "لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".

ويقول في المادة الخامسة: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الاحاطة بالكرامة.

ثم يقول في المادة الثامنة: "بأن لأي شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة، لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون".

وقد جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأنه "من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني، إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد"

.. اذا فالتمرد على الطغيان والاضطهاد، أمر مشروع حتى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وان حماية النظام القانوني لحقوق الناس هي الوسيلة لتجنب تمرد الناس وثورتهم.

وفي قضايا القتل التعسفي والتعذيب تقول المواثيق الدولية بأنه لا يجوز العفو السياسي وإفلات المجرمين من العقاب، بل لا بد من ظهور الحقيقة وجبر الضرر. فإذا كان القضاء في البحرين عادلا وغير منحاز، فلماذا لا يسمح بفتح ملفات الشهداء وضحايا التعذيب؟ وذلك ضمن واجبات الدولة ووفقا لالتزاماتها الدولية، وخصوصا اتفاقية مناهضة التعذيب التي انضمت الحكومة إليها وتعهدت بالالتزام بها. إن من واجبات الدولة الاعتراف بحق الشهداء وتمجيدهم، والاعتذار لأهاليهم، وتقديم التعويضات الملائمة.
وفي الشهر القادم، سيعرض في جنيف تقرير حكومة البحرين حيث سيناقشه الخبراء الدوليون المختصون بالتعذيب. وقد تم تزويد هؤلاء الخبراء بتقارير أعدها بشكل مشترك كل من لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، ومركز البحرين لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى فقد علمنا بان جمعية البحرين لحقوق الإنسان، وكذلك جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان ستحضران أيضا تلك الاجتماعات في جنيف، وستقدمان تقارير موازية.. وسوف نرى ويرى أهالي الضحايا إن كانت هاتان الجمعيتان ستطرحان الحقائق، أم ستستفيد منهما الحكومة للتشويش على الحقائق وعلى تقارير لجنة الضحايا والمركز.

أما في الإسلام فقد جاء في القرآن قوله تعالى: من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا (المائدة 32) و أيضا في الإسلام حتى القتل غير العمد يستوجب القصاص أو الدية. ولا يمكن حتى للحاكم الشرعي أن يعفو دون موافقة ولي القتيل.
ومن هو القاتل: اهو الذي قام بإطلاق الرصاص، أم الذي أعطاه الأوامر المباشرة، أم المسئول الذي سمح بكل ذلك؟ وماذا عن المسؤولين الحكوميين الذين تستروا على القضية، ومنعوا التحقيق فيها؟ ألا تجب محاسبتهم؟

ولكن هل يمكن أن يتم ذلك والحكومة يسيطر عليها ذات المسؤولين عن القمع والقتل في الفترة السابقة؟ هل يدينون أنفسهم؟ أو ينتصفون لضحاياهم من أنفسهم؟ إن هذه الحكومة ورئيسها لا خيار لهم سوى الاستقالة لتمهيد الأجواء لمصالحة حقيقية، وحل حقيقي لقضايا الشهداء والمتضررين من الفترة الماضية.
إن من يتحدث عن مشروع إصلاحي ناجز، أو مصالحة وطنية دون حل ملف الشهداء وضحايا التعذيب فهو واهم، وهو يشارك من حيث يدري أو لا يدري في خداع الناس. إن الديمقراطية الشكلية والبرلمان المعاق والحريات المنقوصة وتزايد الطائفية ونهب الأراضي وانتشار الفساد الإداري والمالي، كلها سمات واضحة لهذا الوضع المشوه الذي نعيشه هذه الأيام.
وهنا يأتي دور الشهداء وعذابات السجناء في الفترة الماضية، لتنير لنا الطريق مرة أخرى. ذلك ان تكريم الشهداء والضحايا، ومحاسبة المجرمين والمسؤولين هي المحك لصدق وحقيقة المشروع الإصلاحي، وهي المنعطف باتجاه التغيير الحقيقي والمصالحة الوطنية.
إن الماضي لا يمكن أن ينسى، سواء بخيره أو بشره، ولكننا يمكن أن نحقق المصالحة والتسامح، بشرط أن يعترف المجرم بجرمه، ويتم تعويض المتضرر حتى يرضى. أما ما يجري من حديث عن نسيان الماضي، وتكرار شعار "عفا الله عن ما سلف".. فهو تشجيع للظالم والقاتل، وغبن للمظلوم والمقتول، وحاشى لله أن يرضى بذلك.

وختاما نقول: ما ضاع حق وراؤه مطالب. ونردد الآية التي تحث على السعي والمثابرة: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

وهنيئا للشهداء جنان الخلد، وخالص التضامن والتعزية لأهالي الشهداء. وتحية لكل من يساهم

خطب التخدير فقدت قيمتها لدى المواطنين، والضحايا سيكونون بالمرصاد للجلادين والقتلة في جنيف

لم تكن خطبة الشيخ حمد في حفل افتتاح مقر ما يسمى بالمحكمة الدستورية، تحمل أي جديد. فالخطبة تجاوزت حقائق التاريخ والواقع معا، وتجاهلت العقود الطويلة من الظلم والاضطهاد التي اكتوى بها المواطنون تحت حكم العائلة الخليفية. لقد كان تزويرا فاضحاً للتاريخ حينما قال الحاكم بأن قرابة القرنين من السيطرة الخليفية كانت مثالا لحكم العدل وأن الأسلاف الخليفيين حكموا البلاد وسكانها الأصليين وفق مبادئ الإسلام والعدالة الإنسانية. إنّ شواهد التاريخ والوثائق الصارمة وحكايات الآباء والأجداد لازالت حية في الذاكرة، وفصول الإجرام والذبح وهتك الأعراض وقتل العلماء التي حلّت بالبلاد منذ غزو آل خليفة البحرين؛ لازالت راسخة في الأذهان ويتبادلها الناس جيلا بعد جيل.

وبموازاة تزوير التاريخ، فإنّ خطبة الشيخ حمد كانت مليئة بتزوير الواقع وحقيقة ما يجري على الأرض. فالعائلة الخليفية تعرف جيدا حجم الرفض الشعبي لدستور الاستبداد الذي جاء به الشيخ حمد على إثر انقلاب 14 فبراير 2002، وقد أثبتت المعارضة من خلال برامجها وفعالياتها الاحتجاجية المختلفة أنّ ما حدث في هذا اليوم المشئوم هو خلاف الإرادة الشعبية، فلماذا يصرّ الحاكم إذن على تزوير الموقف الشعبي ويقول لموظفيه ولضيوفه من الخارج بأنّ ما حدث هو تحديث دستوري، وليس انقلابا وتخريبا دستورياً؟!

إنّ البناء على الخراب لا يفرز إلا خرابا ودمارا، والعائلة الخليفية لن تستطيع أن تغيّر الوقائع بمجرد أن تزيد من حجم وعدد المساحيق التجميلية، مادام أسّ الخراب وأساسه لم يمسه أي تغيير أو إصلاح. فالمحكمة الدستورية ليست سوى اضافة شكلية لتشكيلات جوفاء تكرس الاستبداد وتلمع صورة الديكتاتورية. المحكمة تابعة للعائلة الخليفية وتتحرّك بحسب إرادتها ورغبتها، ويكفي لإثبات ذلك أن المسئولين عنها ينتمون إلى الوجوه المظلمة في تاريخ البحرين الحديث والمعاصر، وهي الوجوه التي شاركت النظام في قمع أبناء البحرين وبناتها وتوافقت مع النظام الخليفي في إرساء قوانين أمن الدولة والإرهاب المقنن ضد المواطنين والحريات العامة. فكيف يمكن أن تكون هذه الوجوه مؤهلة لتصدُّر حركة الإصلاح وقيادة المؤسسات الدستورية؟! وقد أثبتت التجارب العملية الأخيرة التي تسلّمتها هذه المحكمة؛ بأنها ليست نزيهة على الإطلاق ولا تحمل قدرا من الاستقلال عن العائلة الخليفية، وقد فشلت في الدفاع عن المواطنين وحقوقهم، وكانت بمثابة رأس الحربة لدستور الاستبداد.

وعلى ذات المنوال، فإن افتخار الشيخ حمد بتوقيع عائلته على المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومنع التمييز والتعذيب؛ هو افتخار لا يستند على مصداقية حقيقية يعتد بها. فالسنوات القليلة الماضية شهدت انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، والتوقيع على هذه المعاهدات لم يمنع العائلة الخليفية من المضي في الإرهاب والقمع وتكميم الأفواه والابتزاز وتهديد المؤسسات الاجتماعية الحرة واعتقال الناشطين والاعتداء عليهم. وفي الجانب الآخر، فإن الحكم استطاع أن يُحكم قبضته على المواقع المؤثرة، ويتمّم مشاريعه الأكثر خطورة على مصير الوطن وذلك من خلال إصدار مراسيم تتعارض مع المواثيق الدولية التي وقّع عليها. فقد استكمل النظام أضخم فصول التجنيس السياسي وتخريب التركيبة السكانية للبلاد، وأصدر الشيخ حمد مرسوم حماية الجلادين والقتلة وأمعن في الاحتفاء بهم وترقيتهم، كما أنّ واقع الامتيازات العائلية والخليفية مازال واقعاً قائماً في كل المجالات، وهو واقع يؤكد سياسة التمييز الجاري على قدم وساق. وقد رفضت العائلة الخليفية حتى الآن التوقيع على العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، برغم المطالبة بذلك من قبل المواطنين والجهات الدولية المعنية. وكما اثبتت مرافعات الشعب ضد التزوير الخليفي في جنيف قبل شهرين، فان توقيع بعض المعاهدات لا قيمة له اذا لم يكن مشفوعا بممارسات متضحرة وتقديم تقارير شفافة حول الواقع.

إنّ أساليب الخداع والمكيجة لا يمكنها أن تنجح في المخطط الذي يريده الحكم، فالانحراف والظلام والتخريب ماثل للعيان وبإمكان أي بصير نظيف الذمة ونقي السريرة أن يضع يده عليه. وبفضل المعارضة والحراكات الأهلية والشعبية المتواصلة؛ فإن رائحة النظام النتنة ستفوح أكثر فأكثر في مختلف الأماكن التي يظن النظام أنه قادر على شرائها والتعتيم عليها وإبلاغها بالصورة المزوّرة عن الداخل. وما حدث في جنيف خلال شهر مارس الماضي، هو دليل قوة الموقف الشعبي واستطاعته القديرة على إيصال الحقائق برغم التضليل وأسلحة التعتيم والتزوير التي اعتمدها النظام. وهي سياسة يُخطط النظام الخليفي لتنفيذها مجددا خلال فعالية جنيف المقبلة الخاصة بمناهضة التعذيب، حيث يستجمع الخليفيون مجددا قوّتهم وإمكاناتهم المعزّزة بوسائل الإعلام المضلل من أجل تلميع الصورة والتشويش على الحقائق، إلا أن "الضحايا" وسفراء الشعب الحقيقيين سيكونون لهم بالمرصاد مرةً أخرى إن شاء الله تعالى.

سيكتشف النظام الخليفي في النهاية أن التغطية على جرائمه بهذه الشعارات وعمليات التجميل المتكررة واستجلاب الضيوف الأجانب؛ لن تفيده شيئا، وسيجد أن وجهه الكالح سيزداد اهتراء وسوداً، والتخدير الذي قد يؤثر على بعض البسطاء ومسلوبي الذمة والإرادة؛ لن ينفع مع الناس الذين أثبت واقعهم المطلبي الصامد بأنهم لم يعودوا قادرين على التعايش مع نظام قمعي استبدادي، يحكم بلغة الإرهاب وبقانون المراسيم والمكرمات، ما يعني أنّ الخطوط الثقافية والوجدانية للمفاصلة قد أكملت مقدماتها الأولى، وأن فكّ الارتباط عن مخلفات الانحراف والاستبداد بدأ يأخذ موقعه المناسب من قناعات الواقع الشعبي ليكون الشعار الكبير هو المطالبة بتغيير حقيقي وفق العلاقة التعاقدية الصحيحة بين الشعب والعائلة الخليفية، وخلا ذلك فإنّ الناس لن يسلّموا إيمانهم وروحياتهم وإرثهم التاريخي النضالي إلى مذبحة جديدة من مذابح التزوير والخنوع والضياع.

التجنيس السياسي بؤرة تهدد أمن الجميع

بقلم:لبيب الشهابي

لسنا بصدد الحديث عن مساوئ التجنيس السياسي في هذه العجالة ؟ فكلنا يعرفها ولامسها عن قرب ولكننا نتمنى أن لا تطلق الحكومة الموقرة العنان لعملية التجنيس وتأتي سلطتها التنفيذية بعد فوات الأوان لتقول ما قاله الرئيس اللبناني الياس الهراوي بعد انتهاء مدة رئاسته : لم أندم على شيء طوال مدة رئاستي التي استمرت تسع سنوات كما ندمت على مرسوم التجنيس وللراغبين في الإطلاع على التجربة اللبنانية في هذا المجال حرية البحث والمطالعة ليروا تد اعيات التجنيس في لبنان على الساحة الشعبية والحكومية .
الوجود الأجنبي في البحرين ليس وليد الانتفاضة المباركة وان كان قد شهد تصاعداً لم يسبق له مثيل ، وقد شهدت سنوات القرن الماضي حوادث وان كانت فردية إلا أنها مؤشر على خطورة عملية التجنيس حتى على الصعيد الرسمي.

ففي أغسطس من عام 1926م أطلق شرطي بلوشي النار على رئيس شرطة المنامة مما أدى إلى مقتل ضابطين هنديين واصابة المعتمد السياسي المقيم ية البحرين الميجر ديلي في ظهره شفي منها تدريجيا بعد ذلك ، وفي22 نوفمبر 1957م أطلق النار بلوشي آخر على ضابط عراقي يدعى علوان أفندي في غرفة الوحدة العسكرية في القلعة بالمنامة انتقاما وقد قتل فيها ضابط عربي كان يحاول تجريد الشرطي من سلاحه حين أمطره بوابل من الرصاص .

لكل مجتمع من المجتمعات عاداته وتقاليده وقد أدخلت عملية التجنيس السياسي عادات وتقاليد وأعرافا لم يكن للمجتمع البحريني قبل بها . فالأردنيون ، على سبيل المثال لا الحصر، يمارسون جرائم الشرف التي عجز القانون الأردني، على الرغم من معاقبة المذنبين بالإعدام ، عن الحد منها أو استئصالها لكونها تنبعث من روحية انتقامية خصوصا حين يكون المجنسون من البدو والغجر بشهادة الأردنيين أنفسهم . وقد أدى استجلاب أعداد هائلة من المجنسين إلى ضخ أعداد كبيرة لا يستوعبها سوق العمل منها ما كان مهيئاً لتسلم وظائف في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومنها من لم تكن وظيفته جاهزة مما أدى إلى مزاحمة المواطنين في أرزاقهم فنرى أن المجنسين الذين يعتبرون البحرين مرحلة انتقالية في عمرهم يعملون في كل مجال ويقترضون مبالغ هائلة من البنوك وحين تحين ساعة الصفر يهربون إلى أوطانهم ليستصلحوا الأراضي ويعمروا ديارهم .

قضية البطالة التي كانت إحدى شرارات الانتفاضة المباركة ، والتي راح شهدائنا الأبرار فيها حين دافعوا عن كيانهم وكينونتهم ، قد غذاها التجنيس بسبب تغلغل الذين لم يكن لهم نصيب في الحصول على وظائف حكومية فضلا عن ممارسة الدعارة ومزاولته كأي نشاط تجاري وقد آسهم التجنيس ف ازدياد حدة البطالة مما أدى إلى ظهور جرائم السرقة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لسد الرمق مع أن ذلك ليس مبررا لمثل هذه الجريمة ومثيلاتها .

إن التجنيس بطريقته الحالية عبث واضح لخلخلة التركيبة السكانية ستنجلي آثاره ، في مدة زمنية محدودة ، على شرائح المجتمع المختلفة . فلم يقتصر التجنيس على وزارتي الداخلية والدفاع والحرس الوطنين بل تعد إلى وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة . فوزارة التربية ، التي تعاني من قضية المدرسين العاطلين ، تضم العدد الكبير من المستوطنين من جنسيات عربية مختلفة ، أخذت فرص المواطن البحريني في مجال التعليم . كما لم يسلم التعليم العالى من التجنيس ، فلقد جنس كثير من أساتذة جامعة البحرين من دول عربية مختلفة ، والآسوأ من ذلك ، أن يصادر حق المواطن في الإبتعاث للدراسات العليا ليبتعث بدلا منه من جنس من المبينين ولم تدوم فترة تجنيسه سنة واحدة . كما ضخ في السوق أعدادا هائلة ممن يمارس كل أنواع التجارة والعقارات ، ليزاحم البحريني في رزقه وفي أرضه . لايمتلك الكل روحية القبول والتعاطي مع المجنسين "المستوطنين" بشكل هادئ وحضاري. الحكومة مسئولة عن كل الحالات التي قد تنجم من صراعات ناتجة عن رفض التطبيع مع المجنسين -مع الاحترام للجميع . ففي نظر المواطن ، المجنس هو مستوطن جاء ليس فقط ليزاحم المواطن في لقمة العيش ، بل ليسلبها من فمه في بعض الأحيان ، والشواهد كثيرة على ذلك . كما إن أمنه ورفاهيته تبني على أمن واستقرار المواطن على جميع الأطر والمستويات .

إن التجنيس والاستيطان بؤرة ستنفجر في أي وقت . كما ستولد هذه العملية حالات عنف تطال كل طبقات المجتمع من دون تمييز، وعندها يفقد الجميع الأمن والاستقرار. إن ذلك ، بلا شك ، توطئة لأوضاع خطيرة سيتأثر بها الشعب والحكومة ، ولا بد من التدخل لوقف التدهور في تنامي حالة الاحتقان الشعبي نتيجة التوطين .

من أجل مصلحة الجميع ، حكومةً وشعباً ، نناشد المسئولين بإعادة النظر في عملية التجنيس السياسي وأخذ خطوات جريئة ، ليس فقط بوقفه ، وانما باستعادة الجنسية من كل من جنس لأسباب سياسية وبطريقة لا ينطبق عليها القانون البحريني للجنسية . وهنا لا نتحدث عن مسلوبي الجنسية والذين لم يجنسوا لأسباب سياسية ، وانما عن الذين جنسوا خارج القانون وذلك لخلخلة التركيبة السكانية .

حقوق الانسان بين محمد (ص) و أوضاعنا المعاصرة

كلمة عبدالهادي الخواجة
29 ابريل 2005

اود ان ابدأ هذا الحوار المفتوح بالتطرق بشكل موجز الى دعوة النبي محمد (ص) وحركته الاصلاحية، وعلاقتها ببعض حقوق الانسان الاساسية في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فماذا كان موقف ودور نبي الله محمد (ص) فيما يتصل بالدفاع عن كرامة المرأة وحقوقها؟ وما هو موقفه ودوره فيما يتعلق بالمستضعفين والمحرومين والفقراء؟ وما هي استراتيجيته في التحرك والمقاومة وبناء القوة؟ وهل كان يبني نظام سياسي قائم على الملكية العشائرية؟

فيما يتعلق بحقوق المرأة، فقد كان محمد (ص) يعيش في مجتمع كان اذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم، بل يلجأ بعضهم الى دفن المولودة الانثى في التراب وهي حية، ليخلص نفسه من العار مبكرا. وكان دور النبي محمد (ص) ليس فقط وقف وأد البنات، بل انه احدث ثورة ثقافية واجتماعية حين اشرك زوجته وبقية النساء المؤمنات فيما يقوم به من حركة اصلاح محفوفة باخطار القمع والحرب.

وحين رزق محمد (ص) بفاطمة عليها السلام احتفى بذلك واحتفل، بدل الشعور بالعار السائد في المجتمع، فقد اعطاه ربه الكوثر وهي الخير والبركة، فصلى وشكر ونحر، وافتخر بمقولة القرآن بان الابتر ليس من لا ينجب الذكور بل هو الحاسد المبغض. وذهب النبي محمد (ص) الى ابعد من ذلك حين اعطى المرأة حقوقها السياسية، فلم يفرق بينها وبين الرجل في يوم البيعة عند الشجرة، في حين ان الغرب لم يمنح المرأة حقوقها السياسية الا قبل بضعة عشرات من السنين. اما المسلمين المعاصرين فلا زال الكثير منهم وبأسم الدين يعاملون المرأة كانسان من الدرجة الثانية او احيانا العاشرة.

وماذا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس؟ لقد كان المستضعفون والفقراء هم أول من التحق بالنبي محمد (ص) وآمنوا برسالته، حتى قال سادة قريش ونخبتها "وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا" (هود 27) ويقصدون بالاراذل المستضعفين والفقراء. وقد اتبع هؤلاء محمد (ص) لانهم وجدوا في عبادة الله وتوحيده رفض للقبول بالآلهة الأرضيين، ورفض للظلم والفقر والربا الذي كان يقصم ظهر الفقراء الى درجة بيع اطفالهم. واتهمت قريش محمد (ص) بأنه يحرض العبيد ضد سادتهم، بل واتهمته بأنه جاء ببدعة جديدة وهي ان الناس سواسية في الخلق والكرامة الانسانية دون ان يفرق بين سيد وعبد، او فقير وتاجر، او امرأة ورجل.

ولم يترك النبي محمد (ص) اتباعه نهبة للحاجة والفقر بل انه اخذ ممن يملك واعطى من لا يملك. وحين هاجر وصحبه الى مكة دعى الانصار وهم اهل المدينة الى توفير المسكن ومتطلبات العيش الى المهاجرين القادمين من مكة، ولكنه لم يترك ذلك ليكون مكرمة أو منة بل جعله عنوان للمؤاخاة والواجب من الاخ تجاه اخيه. ومع ازياد مداخيل الدولة الاسلامية احدث الرسول (ص) نظام الضمان الاجتماعي عبر بيت المال، ولكنه رفض لأي احد ان يكون عالة على المجتمع مادام يستطيع العمل، فاوصاهم بذلك وقدم لهم الانموذج بنفسه واهل بيته.

فما هي استراتيجية محمد في تبليغ الرسالة والدعوة الى التوحيد؟ هل اكتفى بنشر الافكار والمعتقدات النظرية؟ ام كانت لديه استراتيجية للتحرك وبناء القوة؟

لقد بدأ كما نعرف في اختيار اصحابه والتبليغ بشكل سري، ثم قاوم الاضطهاد والقمع بالهجرة والانتشار في الخارج، وفي المدينة عمل على بناء القوة الذاتية الاقتصادية والعسكرية، لحماية الذات وحماية نشر الرسالة، ثم بنى المدينة -الدولة التي استطاعت فيما بعد ان تتمدد وتهزم اقوى الامبراطوريات.

اذا فالنبي محمد (ص) لم يكن يقبل للناس ان يبقوا مستضعفين وكان يحملهم مسؤولية قبولهم بالظلم، فقد جاء في القرآن (ان الذين توافاهم الملائكة ظالمي انفسهم، قالوا فيم كنتم، قالوا كنا مستضعفين في الارض، قالوا الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها) (النساء 97) ، بل غدى الدفاع عن المحرومين والمستضعفين احدى الاهداف الرئيسية لحركته، فخاطب القرآن المؤمنين بالرسالة (ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها) (النساء 75).

واي نوع من النظام السياسي اختار الرسول (ص) واي نوع خلفه لنا؟ السنة يقولون بأنه يتمثل في الخلافة القائمة على الشورى، ويقول الشيعة بأنها الامامة التي ترتبط بالتفاف الناس وتاييدهم. ولكن ما يجمع السلمون عليه هو ان النبي محمد (ص) لم يخلف لنا النظام الملكي العشائري، وانما الذي اسسه هو ابو سفيان ومعاوية، الذين اختصروا الامر على أنه صراع بين عشيرتي هاشم وامية، فقالوا:"لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل"، وبناء على ذلك استولوا على الخلافة وحولوها الى ملك عشائري عضوض.

وماذا عنا نحن؟ اعني المسلمين في البحرين، والذين نحرص على ان نتبع النبي محمد (ص) في بالعبادات الفردية بالتفاصيل الصغيرة، ولكن حين يأتي الامر الى النظام السياسي الذى يؤثر على مصائر الناس وارزاقهم ودينهم، نقبل بالملكية العشائرية التي تخالف نهج النبي محمد (ص) باجماع المسلمين، ونقبل لأنفسنا بما انتهجه ابوسفيان ومعاوية، اي الدولة التي تستأثر فيها القبيلة أو العشيرة ليس بالحكم فقط، وانما تستأثر بالمناصب القيادية والفيئ والاراضي، وتفتك بالمعارضين ودعاة الاصلاح، وتستعبد الناس وتجعلهم لها خولا كما قال الحسين بن علي (ع).

وختاما، فان اول ما نلاحظه حين نستعرض سيرة الرسول (ص) نجد بأنها لا تقتصر على نصوص وافكار ومبادئ جميلة، أو وعود جامدة بالمدينة الفاضلة، وانما هي تجسيدا عملي ونضال دؤوب وتضحية بالنفس والمال لترسيخ تلك الافكار والمبادئ. وهكذا نتعلم بأن العقيدة والافكار والمبادئ التي لا تقود الناس ميدانيا وتعلمهم كيفية بناء القوة الذاتية للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم لا يمكن ان يكتب لها القوة والانتشار.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الشيخ خليفة ال خليفة يقود شبكة دعارة طيران الخليج !!!

بقلم عبدالرحمن عزيز

تعتبر شركة طيران الخليج من اكثر شركات الطيران في الخليج استغلال من قبل حكام البحرين، حيث ذكرت مصادر مطلعه ان افراد العائلة الحاكمة والمواظفين العاملين في خدمة مجلس العائلة لوحظ انهم يحصلون دائما على امتيازات مجانية بينها تذاكر سفر في الدرجة الاولى مقابل مشاركتهم عددا من مسؤولي الشركة في تسهيل سفر بنات الهوى والدعارة المغربيات و الانجلينزيات والاستراليات وغيرهن الى البحرين وبقية دول الخليج ، ومشاركتهم في نوع خاص من الحفلات الماجنة التى تقام في قصور امراء الخليج في مناطق مختلفه من البحرين بمشاركة عدد من الكلاب في رقصات جنسية تحث فيها الكلاب على لعق اجساد العاريات من قمة رؤوسهن الى رؤوس اصابعهن.

وقد ابتز بعض امراء البحرين امراء خليجيين آخرين مقابل أموال طائلة. و سقط في مثل هذه الحفلات عدد من الامراء الخليجيين في فضائح كشفت لاحقا، جاء على اشدها فضيحة الرئيس السابق لطيران الخليج الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان الذي اخذته نشوة حفلات العري والكلاب فأهدى عددا كبيرا من المغربيات والاستراليات سيارات فخمه على نفقة شركة طيران الخليج، وظلت قضية صرف احمد ال نهيان لاموال الشركة على هذا الشكل من الحفلات الماجنة عالقة في المحاكم الاماراتية والبحرينية ولم تسو بعد.

الى جانب هذه القضية التى هزت اموال الشركة واضعفتها، انتدبت طيران الخليج عصابة استرالية يقودها (جميس هوغن) لاصلاح الوضع المالي المتهالك للشركة، وافراغها من موظفيها البحرينيين والعمانيين بعد الكشف عن فضائح كبيرة. فبدأ (هوغن) برفع مستوى الخدمة في الدرجة الاولى في الطائرات وقلص خدمات الدرجة السياحية، وذلك لتعزيز مشروع الدعارة الكبير الذي اعتمدت عليه الادارة الجديدة برئاسة الاسترالي (هوغن) من تقليص عدد افراد العائلة الحاكمة في البحرين في مصالح هذه المشروع، ليصار الى مشاركة بعض كبارهم كرئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان ال خليفة الذي يتملك اكثر فنادق البحرين وتتمكن الشركة من الاستفادة من صلاحياته في تعزيز مشروع الدعارة الكبير الذي سيدر على طيران الخليج اموالا طائلة قد تعوضها عن خسائرها.

وكان من بين توصيات (هوغن) ورئيس الوزراء البحريني، منع الادارة الجديدة من توظيف البحرينيين والخليجيين خلال السنوات التسع القادمة، للمحافظة على سرية مشروع دعم الشركة بالاموال بمشاركة شخصيات التجارة بالرقيق والمخدرات.

وقد امتنعت الشركة منذ اكثر من ستة شهور عن الاستجابة لمشروع بحرنة الوظائف الذي يقوده وزير العمل البحريني الحالي الذي امر من رئيسه بعدم التدخل في اي شأن من شؤون طيران الخليج، وقررت الشركة تعويض حاجتها من الموظفين بتوظيف عدد كبير من الاستراليين تجاوز عددهم حتى الان 600 موظف استرالي، وفرت لهم شققا مفروشه فاخرة ومجهزة بجميع اللوازم في فنادق يملكها رئيس الوزراء البحريني، عمل الكثير منهم في الدرجة الاولى في الطائرات، وفي مطابخ الشركة التى لا تضم من العرب سوى ثلاثة عمانيين فقط، مما تسبب في هروب الكثير ممن تبقى من موظفي العمل في الطائرات، وحتى عدد من الطياريين الخليجيين الذين قضوا فترة عمل تجاوزت الثلاثين عاما وتقاضوا راتبا بالفي دينار فقط في الشركة قد فروا من الشركة للضيق الذي اصابهم من مشروع الهيكلة الجديدة برئاسة الثنائي (هوغن) ورئيس الوزراء خليفة ال خليفة، وللافضلية التى قررها هذا الثنائي لتوظيف الاستراليين براتب ثلاثة الاف دينار عدا خمسمائة دينار لايجار الشقة المدفوعة مباشرة لحساب رئيس الوزراء البحريني، اضافة الى اعفاء الاستراليين جميعهم من اي ضرائب في البحرين واستراليا، وعلى رأسهم (هوغن) الذي يصل راتبه الى 30 الف دينار شهريا وهو ما يعادل راتب المدراء الذين يشاركونه مشروع هيكلة الشركة الى 20 الف دينار شهريا.

وأعاد (هوغن) النظر في الرتب الوظيفية في دائرة الضيافة للشركة بتوجيه من الشيخ خليفة ال خليفة، من بينها (رتبة رقم 2 و3) وتضم الموظفات الاستراليات والمغربيات فقط، وهن من مدراء مشروع الدعارة الخليجي، وليس بين هذه الرتبه اي مواطن بحريني او خليجي. وهنا (الرتبة 1و 2)، وبينهم بحرينيان و عمانيان ينالون راتبا قدره 180 دنيارا للشهر فقط. واما ما تبقى من موظفين في خدمات الطائرات فالخليجيون يشكلون بينهم نسبة 20% فقط وعددهم 300 موظف، والبقية من الاجانب تشكل 80%.

وان ما يثير السخرية في التوظيفات الجديدة، ان الموظفات من الجنسيات الاخرى مثل المصريات والسوريات والفلبينيات الخ. يوظفن في قاعدة أبوظبي فقط براتب 1500 درهم فقط، اما الاستراليات والمغربيات واللاتي يوظفن ضمن نفس القاعدة فيحصلن على راتب 4000 درهم بدل وظيفة الدعارة المضافة الى رواتب وظائفهن. مما دفع مديرة طاقم الضيافة (ليندا سيليستينو- استرالية) بجلب أفراد عائلتها وتوظيف زوجها كمدرس في جامعة البحرين بتأييد من رئيس الوزراء البحريني.

وتقول المصادر نفسها، ان رئيس الوزراء البحريني قد أبعد كل فرد من أفراد عائلته من العمل في طيران الخليج ، ووعد الشركة و (هوغن) ببناء خمسة فنادق اضافية في المنامة وفي جزيرة حوار، بالاضافة الى تطوير حفلات الرقص الماجنة بمشاركة الكلاب، وذلك بتشكيل شركة أمن خاصة للمحافظة على سرية الحفلات، وتعين فندقين على الاقل خاصين بهذه الحفلات على ان يخضع هذان الفندقان الى ادارة واشراف شركة الامن المزمع تشكيلها من عناصر اوربية فقط لتكون اكثر اطمئنانا واكثر تشجيعا لانظمام أمراء الخليج.

تشريع خطير قد يحرم المتهمين ومحاميهم وناشطي حقوق الإنسان من الاستفادة من من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية

تابع مركز البحرين بقلق بالغ ما نشرته الصحافة المحلية اليوم عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتجريم نشر أسماء أو صور المتهمين في قضايا جنائية في وسائل الإعلام المحلية أو التعاون مع وسائل الإعلام الأجنبية بإعطائها المعلومات الخاصة عن المتهمين قبل صدور حكم نهائي من القضاء.

وكان المركز قد اخذ المبادرة منذ عدة سنوات بالاحتجاج على ممارسات الحكومة المتمثلة في نشر صور وأسماء من تقوم باعتقالهم لاسباب سياسية أو أمنية قبل حتى توجيه التهم لهم وتحويلهم الى المحاكم، مما يعد تشهير بهم وانتهاك لحقوقهم، وتجاوز صريح لمبدأ ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته. وقد تضامن مع ذلك الاحتجاج صحافيون والعديد من النواب ومؤسسات المجتمع المدني.

الا ان المركز يخشى بأن يكون الهدف من مشروع القانون الجديد ليس حماية مصالح المتهمين وانما منعهم ومنع اهاليهم والمحامين وناشطي حقوق الانسان من الاستفادة من الاعلام المحلي والخارجي للتحرك وكشف التجاوزات، وخصوصا ان مواد امن الدولة في قانون العقوبات لا زالت نافذة، ولا تزال السلطة تستخدم القوانين الاخرى التي تقيد وتعاقب ايضا على ممارسة الحريات الاساسية مثل حرية الصحافة والتعبير والتنظيم. كما لا تزال السلطة التنفيذية تسيطر على النيابة العامة والقضاء خصوصا في القضايا المرتبطة بالرأي وبالناشطين الذين تعدهم الحكومة خصوما لها.

ويقضي قرار مجلس الوزراء لتشريع القانون الجديد بتعديل البند "5" من المادة "246" من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم "15" لسنة 1976. وقد تم احالة مشروع القانون إلى مجلسي الشورى والنواب. وان مركز حقوق الانسان ينظر بريبة واستغراب اذا مرر مجلسا الشورى والنواب هذا المشروع الذي ينتهك حقوق الانسان بشكل صريح وهما اللذان فشلا خلال ثلاث سنوات في تعديل مواد امن الدولة في قانون العقوبات، أواي من القوانين الاخرى التي تنتهك الحريات.

ويدعو مركز البحرين لحقوق الانسان السلطات ومجلسي الشورى والنواب الى الشفافية في نشر تفاصيل مشاريع القوانين وخصوصا المتعلقة بالحريات وحقوق الانسان، وان يتم فعلا تجريم ممارسة الحكومة لنشر اسماء وصور المتهمين قبل صدور الاحكام القضائية، ولكن مع الضمان وبشكل صريح للمتهمين واهاليهم ومحاميهم وناشطي حقوق الانسان باستخدام وسائل الاعلام المحلية والخارجية بما يحمي المتهمين من القوانين والممارسات التي تقيد الحريات وتنتهك حقوق الانسان.

مركز البحرين لحقوق الانسان
25 أبريل 200

حكومتنا الرشيدة

حكومتنا بديعة او دوم ما ترضى تزعلنا
حنونة او قلبها مفتوح تصبر ويش ما قلنا
بلدنا تشبه الجنة او كله من حكومتنا
تبارينا نهار او ليل شكرا يا حكومتنا

دول أعطت شعبها فلوس واحنا فلوس ما عدنا
دول عاشت بحرية واحنا الحكم يسجنا
دول دستورها تفعله واحنا الحكم غافلنا
او سرق دستورنا العقدي او ظن تقبل ضمايرنا

دول زادت رواتب كل مواطن واجنبي فيها
واحنا البونس اتعقد من كثرة حكاويها
ثلاث سنين والبونس حمل وانتفخ بيديها
تاريخ الولادة ضاع او ما واحد يحامينا

دول تحترم كل انسان او شعبها شعب مو شعبين
بس احنا حكومتنا شعبها مقسم السبعين
موالي حافظ النعمة يحب الراس والرجلين
او واحد مرمروا حاله لن عارض حكومتنا

دول ما ترضى بالتمييز تساوي بين كل الناس
واحنا الحكم فرقنا او ما ظل في الحكومة احساس
دوائر لانتخاب تقول مجدي مو مثل عباس
هلا بالطائفية تقول معروفة حكومتنا

المعامير امتلت بالغاز قالوا ريحة طيبة
هبت من حكومتنا عليكم ما هي مصيبة
صلوا واشكروا الحاكم دعاكم يمكن نجيبه
بخور ابارضكم يا ناس كله من حكومتنا

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

ما العمل؟ هذا هو السؤال الذي يتكرر كلما طرحت مساوىء العهد الحالي، الذي هو الأسوأ في تاريخ البحرين منذ الاحتلال الخليفي لهذه الجزر المسالمة. والاجابة على هذا التساؤل ممكنة، لكنها تنطوي على مفردات تبدو كبيرة وخطيرة، وذلك لان مصيبة الشعب والبلاد بهذا الحكم قد تفاقمت وتجاوزت في ابعادها الاستراتيجية جرائم الحقبة السوداء مجتمعة، ولان اكمالها يحتاج الى فترة اطول من الصمت. ولذلك طرحت العائلة الخليفية قانون "الخيانة العظمى" لمنع وصول استغاثات شعب البحرين الى خارج الحدود، فذلك يعتبر "افشاء لأسرار الدولة". فالمشروع الخليفي يفرض على اهل البحرين تقديم الشكر والولاء كلما ازداد اضطهاده، واستحكم خنقه. المطلوب اولا اعلان القطيعة الكاملة مع مشروع الشيخ حمد في كافة مفاصله: الاستمرار في رفض دستوره، ومجلس الشورى الذي يقدمه عنوانا ل "ديمقراطيته"، ومحاربة سياسة التمييز البغيضة التي ازدادت عمقا في الفترة الاخيرة، ومواجهة الفساد المالي الذي تجاوز المدخولات النفطية ووصل الى بيع اراضي البلاد، البرية والبحرية، لمجموعات موالية للحكم، في مقابل ملايين الدنانير التي تدخل في جيوب العائلة الخليفية، والرفض المطلق لسياسة المكرمات بديلا لحكم القانون. ثانيا: مناهضة جريمة تغيير التركيبة السكانية بكافة الوسائل المشروعة التي يقرها القانون الدولي، واعتبار ذلك المشروع الخسيس بمثابة اعلان الحرب ضد شعب البحرين ووحدته الوطنية وأمنه الاجتماعي والديني، والسعي لتدويل هذه القضية باعتبارها اعتداء صارخا على تاريخ البلاد وتراثها، وتهديدا لهويتها لأغراض سياسية لدى العائلة الخليفية. ثالثا: تطوير العمل الشعبي خارج الاطر الرسمية بشكل تصاعدي، وفضح مخططات هذه العائلة في الداخل والخارج، والتمرد على القوانين التعسفية التي تسعى لفرضها على ابناء البحرين. ولتفعيل ذلك يجدر بالمواطنين تشجيع كافة الفعاليات السلمية المناهضة لسياسات الاستبداد الخليفية، ومنها مسيرة العاطلين المزمعة بمناسبة يوم العمال العالمي، وفعاليات لجنة الشهداء وضحايا التعذيب التي تستعد لخوض معركة فاصلة الشهر المقبل في جنيف بخصوص القصاص العادل من المعذبين الذين يتمتعون بحماية العائلة الخليفية، والاعتصام الجماهيري الكبير الذي دعت اليه الامانة العامة للمؤتمر الدستوري. هذه الفعاليات ضرورية لوقف مشروع الشيخ حمد التخريبي الذي لم تشهد البلاد مثله خلال تاريخها، والذي تقتضي المصلحة الوطنية انهاءه قبل ان يستفحل داؤه وتصل الامور الى نقطة اللاعودة. انه لواجب وطني وقف جريمة التجنيس السياسي التي تهدف لتغيير التركيبة السكانية والابادة الثقافية لشعب البحرين، بالاعتماد على الله اولا وعلى النفس ثانيا وعلى دعم المجتمع الدولي ثالثا. والله ناصر المظلومين والمستضعفين، ومذل الظالمين، وقاصم ظهر الجبارين، وهو غالب على امره، ولكن اكثر الناس لا يعلمون.